

CD/PV.1015
30 March 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد دورو روميليس كوستيا (رومانيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن عن افتتاح الجلسة العامة الخامسة عشرة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية أن أرحب، أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، بصاحب السعادة الدكتور مانوشهر متكي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الذي سيخاطب المؤتمر هذا الصباح.

وأنا على يقين أننا جميعاً سنصغي إلى تصريحه باهتمام شديد. يسرني إذن أن أدعو وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، سعادة الدكتور مانوشهر متكي، لتناول الكلمة.

السيد متكي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أبدأ بتحية صادقة للرسول المقدسين بوصفهم رسل سلام حقيقيين إلى العالم بأسره. وأود أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في القيام بالمهمة التي لا يشك أحد في ما تنطوي عليه من مشقة أمام هذه الهيئة الموقرة. كما أود أن أعرب عن تقديري لرؤساء المؤتمر الستة الذين توفقوا، بدعم من جميع الدول الأعضاء، في التوصل إلى أرضية مشتركة للمساعدة في إعادة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، إلى سكة الفائدة والأهمية التي كان يتمتع بها منذ عهد غير بعيد.

ومع أنني أؤكد دعمنا لكم وتعاوننا معكم، فإنني أود أيضاً أن أشدد على أهمية أن نضع نصب أعيننا على الدوام وأن نأخذ في اعتبارنا أن منتهى الجهود المشتركة ينبغي أن يكون الوصول إلى برنامج عمل شامل ومتوازن.

ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الإنجازات الماضية لهذا المؤتمر كي نجد أفضل دليل على ما بوسع هذه الهيئة تحقيقه. ففي التسعينات، استطاعت الآمال والتطلعات العريضة التي تلت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أن تؤدي إلى تحقيق نتائج رائعة. فتم التفاوض على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهذا إنجاز هام بالنسبة للمجتمع الدولي، وإضفاء اللمسات الأخيرة عليها في هذا السياق بالذات.

وشهدنا توجهاً في محافل أخرى لترع السلاح لم يكن أقل إشراقاً. فالدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية اتفقت في عام ١٩٩٤ على تعزيز تنفيذ الاتفاقية عن طريق بروتوكول يلحق بها. وتمت المفاوضات بشأن البروتوكول هنا في جنيف وساهمت حنكة المؤتمر والخبرة التي اكتسبها في التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية مساهمة كبيرة في التفاوض عليه هنا.

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار أيضاً، أُتخذ العديد من الخطوات الهامة في ذلك الوقت. وسُجلت تصريحات أحادية للدول الحائزة على السلاح النووي، على الرغم من شدة ضيق نطاقها، في مطلع نيسان/أبريل ١٩٩٥ واعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ٩٨٤ خمسة أيام بعد ذلك خلق جواً إيجابياً قبل انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. واعتمد المؤتمر آنذاك حزمة من المقررات وقراراً بشأن الشرق الأوسط جعل تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية أمراً ممكناً.

وفي عام ١٩٩٦، أعطت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها زخماً جديداً لمسألة نزع السلاح النووي وكان مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أكثر من استفاد من ذلك الزخم. فوضع ١٣ خطوة عملية لبذل جهود منهجية وتدرجية من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

لكن تلك كانت على ما يبدو نهاية عقد مجيد في تاريخ نزع السلاح. فقد حُكم بالفشل على عقد من المفاوضات بشأن بروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لأن دولة عضواً واحدة لم تستطع الاتفاق مع آخر نص تم طرحه ولم تقترح أي شيء يجعله مقبولاً. وألغيت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي ظلت توصف لعقود بأنها ركيزة التوازن الاستراتيجي. وخلافاً لجميع الالتزامات القانونية والسياسية والأخلاقية، تم بناء أسلحة نووية جديدة ووُضعت مذاهب جديدة من أجل تخفيض عتبة اللجوء إلى استخدام تلك الأسلحة اللإنسانية.

وقد بلغ هذا الأمر شأواً بعيداً لدرجة أننا جميعاً واجهنا في عام ٢٠٠٥ هزيمة بغليضة لكن متوقعة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولم يتضمن التقرير الصادر عن قمة الأمم المتحدة أية إشارة إلى مسائل نزع السلاح.

ولم يكن هذا المؤتمر بدوره محصناً قط من انتشار هذه الآفة. فقد مضى الآن نحو عقد من الزمان منذ أن خاض هذا المؤتمر في عمله الحقيقي المتمثل في التفاوض على صكوك تتعلق بترع السلاح. ولم يكن عدم إحراز تقدم بالرغم من المبادرات العديدة إلا دليلاً آخر على وجود توجه متعمد في بعض العواصم لمنع هذا المؤتمر من القيام بعمله. ولا يمكن الخروج من مثل هذا المأزق بصياغة مقترحات جديدة. كما أن الأمر لا يتعلق بمسألة إجرائية. فما هي إلا مسألة إرادة سياسية وإننا نأمل أن يستطيع هذا المؤتمر تحقيق توافق للآراء بشأن برنامج عمله في وقت غير بعيد جداً.

وإنني واثق من أن الجذوة الخاملة تحت الرماد لا بد أن تشتعل من جديد وأن هذه الغرفة ستشهد مجدداً مفاوضات مفعمة بالحياة والنشاط بما يعكس عودة تعددية أطراف حقيقية إلى النظام العالمي. وأود أن أؤكد لكم دعم جميع الأمم المحبة للسلام لما تبذلونه من جهود في سبيل الإبقاء على تلك الجذوة حية ومشتعلة.

أما بشأن جوهر عمل مؤتمر نزع السلاح، فأود أن أقول إننا نحن أيضاً نعتقد أن جدول أعمال المؤتمر الحالي جامع مانع وأنه من المرونة بحيث يتيح للمؤتمر الخوض في مجموعة متنوعة من القضايا أمام المجتمع الدولي.

وتعتبر إيران، ومعها الأعضاء الآخرون في مجموعة الـ ٢١ وأعضاء كثيرون آخرون في هذا المؤتمر، أن نزع السلاح النووي له الأولوية المطلقة على غيره من المواضيع المطروحة. وقد تابعنا تقارير صادرة عن بعض الدول الحائزة للسلاح النووي بشأن نتائج اتفاتها الثنائية وعمليات تقليص الترسانات التي أُنجزت بالفعل وتلك التي ستنجز في المستقبل. ونعتقد أن تلك المعلومات تستحق اهتماماً كبيراً ليس بسبب عدد عمليات التقليص الكبير وإنما بسبب القدرة التدميرية التي ما تزال قائمة والقادرة على محو كل أثر للحضارة الإنسانية من العالم. ومن جهة ثانية، فإن المبادرات الثنائية أمر جيد لكنه لن يرقى أبداً إلى مستوى طموحات المجتمع الدولي ما لم تُسَد مبادئ الشفافية وعدم الرجوع وقابلية التحقق.

وإننا ندعم نداء مجموعة الـ ٢١ بإنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي للبدء في مفاوضات بشأن برنامج على مراحل من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام معاهدة متعلقة بالأسلحة النووية.

والمواقف والمذاهب الجديدة من الأسلحة النووية المبنية على تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية التي تخفض عتبة اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية إلى سيناريوهات المواجهة التقليدية والتي تحدد أسماء دول أعضاء في معاهدة عدم الانتشار غير حائزة على السلاح النووي كهدف لتلك الأسلحة هي مواقف ومذاهب تخالف التصريحات الثنائية التي صدرت قبيل مؤتمر استعراض وتمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار المعقودة في عام ١٩٩٥ والذي قرر تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية. وإن النهج الانتقائية المتبعة بشأن صحة ما خلص إليه مؤتمر التمديد والاستعراض في عام ١٩٩٥ ستضر لا محالة بمصداقية آلية معاهدة عدم الانتشار الجديدة برمتها.

ونحن، إلى جانب بلدان أخرى في حركة عدم الانحياز، نرى أنه حق مشروع للدول التي تخلت عن خيار السلاح النووي أن تتلقى ضمانات أمنية وندعو إلى التفاوض بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية. وأود أيضاً أن أكرر اعتقادنا الراسخ بأن التخلص التام من الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد الذي يكفل عدم استخدام أسلحة نووية أو عدم التهديد باستخدامها. وفي انتظار أن يتحقق التخلص من الأسلحة النووية تماماً، ينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة على السلاح النووي على ضمان فعلي من قبل الدول الحائزة على السلاح النووي بعدم استخدام الأسلحة النووية وعدم التهديد باستخدامها وينبغي أن تتواصل الجهود من باب الأولوية من أجل إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن تقديم الضمانات الأمنية إلى الدول غير الحائزة على السلاح النووي.

ونحن في الوقت نفسه نتفهم الأهمية التي يوليها أعضاء آخرون في المؤتمر لمسائل أخرى بوصفها ذات أولوية. ونحن أيضاً نولي أهمية كبيرة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونكرر موقفنا بأن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامه واستكشافه واستخدامه قصراً على الأهداف السلمية ولخدمة مصلحة البشرية بروح من التعاون. كما أننا قلقون من التبعات السلبية لتطور ونشر أنظمة دفاعية بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ومن السعي إلى حيازة تكنولوجيا عسكرية متقدمة قابلة للنشر في الفضاء الخارجي وهو ما ساهم في زيادة تدهور المناخ العالمي المساعد على تعزيز نزع السلاح وتوطيد الأمن الدولي. وإننا نشاطر الرأي القائل إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد صار ضرورة أكثر إلحاحاً بسبب أسباب القلق المشروعة من أن الصكوك القانونية السارية لا تكفي للردع عن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثم إن مسألة إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تكتسي أهمية بالنسبة لنا. ذلك أننا نرى، مثل الكثير من غيرنا، أن تلك المعاهدة خطوة قابلة للتطبيق باتجاه نزع السلاح النووي. غير أن شكوكاً كبيرة تساورنا بشأن الكيفية التي يمكن بها لمعاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية أن تخدم قضية نزع السلاح النووي إذا لم تشمل المخزونات الهائلة التي من السهل استعمالها في تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ولمسألة قابلية التحقق أيضاً أهمية كبرى. إذ ينبغي أن تكون معاهدة بشأن المواد الانشطارية قابلة للتحقق حتى تكون قادرة على بث الثقة. ونعني بعبارة "قابل للتحقق" أنه يجب أن تتضمن المعاهدة أحكاماً مفصلة بما فيه الكفاية بشأن آلية التحقق المتعلقة بها. ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي أن نحتفظ باللغة المتفق عليها سلفاً وبالتحديد بتقرير شانون والولاية الواردة فيه.

ولقد تبين أن كل واحدة من تلك المسائل الجوهرية الأربعة ذات أولوية بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء. ولن يكتب لأي برنامج عمل أن يتمتع بتوافق الآراء في المؤتمر حوله ما لم يتناول هذه المسائل الأربع جميعها تناولاً كافياً. ونحن نعتبر أنه من التضليل تسمية هذا النهج بكونه يتضمن "حلقات ربط"، فهو نهج يتجاهل بواعث القلق لدى أعضاء آخرين في المؤتمر. وإن النهج المرتكز على المسائل الجوهرية الأربع وفق ما جاء في مبادرات عديدة

قدمها أعضاء في مجموعات إقليمية مختلفة لهو النهج الواقعي الوحيد الذي يستطيع أكثر من غيره مساعدة المؤتمر في الخروج من مأزقه الحالي.

وتبقى تعددية الأطراف الخيار الوحيد القابل للتطبيق أمامنا للتصدي للأخطار الأشد تهديداً لأمننا المشترك. والواقع أنه ما كان لهذا المؤتمر أن يبقى موجوداً لولا كونه تعبيراً عن هذه الغاية السامية لدى المجتمع الدولي بأجمعه. ويؤسفني أن أقول إن ميل بعض الدوائر إلى اللجوء إلى الفعل الأحادي الجانب في حل المسائل المتعلقة بالأمن الدولي اتجاه يفرض أكثر من أي وقت مضى استخدام الجنود والرعب والعنف رداً على انعدام الأمن. وإنني أحذر بشدة من أنه ما لم تلجّم مثل تلك السياسات، فإن عالمنا في بداية الألفية الجديدة قد يواجه مجدداً أكبر التحديات على الإطلاق وهو تحد من شأنه أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن دعاء التمسك بالفعل الأحادي الجانب في السياق نفسه هم بالتحديد من يهدد أسس نظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار ذاتها. فقد خط ذلك النظام طريقاً واضحاً جداً لحل القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاقات الضمانات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأنشئت المنظمة لعدة أهداف منها رصد الأنشطة النووية التي تقوم بها الدول الأعضاء وهي تملك من الوسائل ما يكفي للقيام بهذا العمل. غير أن نفس الدول التي تنتهج سياسة أحادية الجانب، ومع أنها تملك وتطور في الوقت نفسه أشد الأسلحة فتكاً ووحشية، لا تحتل السماح للوكالة بالقيام بأعمالها بشكل سلس. وهي في ذات الوقت تدافع، متعدياً بذلك ما تسمح بها الأحكام القانونية الواردة في معاهدة عدم الانتشار، عن حرمان الدول النامية من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهي تحاول طبعاً تبرير هذا النهج المنافي للقانون والقائم على التمييز بدعوى حرصها على عدم الانتشار - وهو حرص نشاطها إياه جميعاً.

وبمناقشة المسألة النووية الإيرانية داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنشئ هذه السياسة الأحادية الجانب سابقة غير مناسبة. وأرجو أن تمهلوني كي أعقب على بعض جوانبها. أولاً، هناك للأسف حملة دعائية متحيزة ومبالغ فيها وغير مبررة ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية مما أدى إلى تضليل المجتمع الدولي. ففي حين أنه يتم إغفال ٢٧ سنة من العقوبات غير القانونية بسبب ممارسة إيران حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، يجري حالياً الاعتراض على حق إيران في البحث في التكنولوجيا النووية السلمية وفي استخدامها ويجري تقويض ذلك الحق. فحقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار، كحقوق أي دولة طرف أخرى في معاهدة عدم الانتشار، نابعة من المعاهدة ولا يجوز أن يؤثر ما تستحبه أو لا تستحبه أي دولة على تلك الحقوق.

ولم يُثبت ١٧٠٠ يوم عمل ونيف من عمليات التفتيش الأشد قوة واقتحاماً التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يناقض تصريحنا الأول بأن برنامج إيران النووي برنامج سلمي ولم يحوّل أبداً إلى أنشطة محرمة. وعدم تحويل المواد النووية على مدى هذه السنين كلها من البحث إلى الاستخدام في أنشطة محرمة هو في حد ذاته دليل على نوايا إيران السلمية.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية، عن طريق تنفيذها الطوعي للبروتوكول الاختياري ووقفها جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب، خطوات تجاوزت التزاماتها التعاقدية لكي تساعد في بناء الثقة. وبالتالي فإنه يجب على الدول الأطراف التفاوض بشأن أي التزام قانوني إضافي واعتماده بوصفه تدابير ضمانات إضافية جديدة.

والتزمت إيران بوقف طوعي لتخصيب اليورانيوم والأنشطة ذات الصلة لمدة ثلاث سنوات مع تكرارها أن "الوقف الدائم" لبرنامج نووي سلمي، مشروع ومسموح به تماماً بمقتضى معاهدة عدم الانتشار ويُنجَز وفق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يلغي حقها غير القابل للتصرف بموجب المعاهدة وبالتالي فإنه لا يمثل أمراً واقعياً. وبصفتها عضواً في معاهدة عدم الانتشار، فإن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال ملزمة باتفاق الضمانات الذي يربطها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وما تزال تنفذ برنامجها النووي السلمي تحت مراقبة الوكالة الصارمة.

وينبغي التذكير بأن تطبيق نظام عمليات التفتيش الصارم للوكالة على مدى ثلاث سنوات ونيف وأن تعاون بلادي الفائق للعادة مع الوكالة أمر يحظى بأهمية كبرى ولم تشهد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مثله على مدى تاريخها. وتفاوضنا، في الوقت نفسه، مع البلدان الأوروبية على إزالة الغموض الذي يشوب برنامج إيران النووي. غير أن ثلاث سنوات من المفاوضات لم تنجح إلا في تأجيل ارتيابنا. فشهدنا سياسة تعتمد على إطالة المفاوضات دون أمل في الانتهاء إلى اتفاق. وشعرنا أن بعض البلدان لا ترى أن لديها التزاماً بتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار وباتفاقيات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكنها تجنح إلى استغلال وسائلها القانونية والمؤسسية كأدوات لخدمة سياساتها الخارجية الخاصة بها.

وفي هذا السياق طُرحت عدة صيغ والأهم من ذلك كله أن رئيس جمهورية إيران الإسلامية قدم اقتراحاً، خلال الدورة الستين للجمعية العامة، يؤدي إلى مشاركة شركات أجنبية في برنامج دورة الوقود الإيراني.

وقد كانت برامج دورة الوقود موضوع مداوات ومناقشات على المستويين الحكومي وغير الحكومي. ولهذا المسألة أهمية قصوى خاصة بالنسبة للبلدان التي طورت الطاقة النووية للأغراض السلمية ولا يزال هذا النوع من الطاقة يمثل حصة هامة من سلة مصادر الطاقة المتعددة لديها. وغني عن البيان أنه لا يمكن أن نتوقع من تلك البلدان التخلي عن خيارها المشروع في وضع سياسات دورات الوقود لمجرد وجود بعض المخاوف المتعلقة بعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، سيكون التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الترتيب لوضع سياسات دورة الوقود خطوة هامة باتجاه تعزيز نظام عدم الانتشار.

وقد يتمثل الخيار المتاح لحل هذه المسألة في نظرنا في إنشاء اتحادات إقليمية بشأن تطوير دورة الوقود بمشاركة بلدان من المنطقة تكون قد طورت بالفعل برامج دورات وقود على الصعيد الوطني وتزعم زيادة تطوير برنامجها لأغراض مدنية. وسيشارك في تشغيل تلك الاتحادات دول المنطقة معاً وسيتقاسم المشاركون فيها النفقات والمنافع. وبالطبع، تستطيع دول من خارج المنطقة أيضاً المشاركة في مثل تلك الترتيبات الإقليمية وفقاً لشروط تتفق عليها الأطراف فيما بينها. ويكون المرفق ملكاً مشتركاً بين البلدان التي تتقاسمه ويمكن تقاسم العمل اعتماداً على خبرة المشاركين. وتُخضع مثل هذه الاتحادات الإقليمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيمثل هذا مساهمة أخرى في تعزيز ضمانات الوكالة وتوسيع نطاق التعاون الدولي في المجال النووي.

إن التسرع في اتخاذ قرار بإقحام مجلس الأمن في مسألة إيران، بينما ما تزال هناك حاجة إلى الأنشطة التقنية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو دليل آخر على المناورة السياسية التي تنتهجها بعض البلدان الغربية. وبالتالي، فقد اتضح أن هذا النهج لن ينفع في حل المسألة بل إنه لن يؤدي إلا للإضرار بمصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئات الدولية التي أنيطت بها مهمة الحفاظ على السلم والأمن.

وإنني أعلن، انطلاقاً من يقين تام، أن نقل الملف الإيراني أمام مجلس الأمن هو في نظرنا إساءة استخدام للآلية الدولية وعمل تضليلي غير مشروع قانوناً ومن الواضح أنه غير مقبول لدى جمهورية إيران الإسلامية. وما هذا إلا إضراراً بسير العلاقات الدولية المبنية على القانون ومحاولةً مُدبّرةً لتصعيد الوضع لخدمة الخطط السياسية القصيرة النظر لبعض الدول القوية.

وإننا نعرب عن امتناننا بشأن المداولات التي شهدتها الأسبوع الماضي والتي رمت إلى إبقاء هذا الملف في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث مكانه الطبيعي، من أجل حل أية مسائل عالقة. وإننا نعتقد أن نتيجة هذه المداولات، التي تتطلب من المدير العام للوكالة إرسال تقرير إلى مجلس المحافظين وإلى مجلس الأمن بالموازاة مع ذلك، تصرف يملأه الإجحاف وتمليه ازدواجية المعايير وسياسات الهيمنة بالقوة بكل ما تحمله تلك العبارات من معنى.

وستجعل هذه النتيجة من الأصعب علينا مواصلة تقديم مبادرات أخرى والاستمرار في التعاون.

وإنني أعلن، باسم جمهورية إيران الإسلامية، أن التوصل إلى تكنولوجيا نووية سلمية حق لا يقبل النقاش تتمتع به إيران ودول أخرى أعضاء في معاهدة عدم الانتشار. وعلي، في هذه المرحلة، أن أؤكد أن اعتماد وسائل سياسية لحرمان الأمم من حقوقها غير القابلة للتصرف سيكون بلا شك عديم الجدوى وسيقوض الصكوك الدولية ويُحدث أزمة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على خطابه الهام وأيضاً على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

والآن، أرفع الجلسة العامة بضعة دقائق من أجل مرافقة وزير الشؤون الخارجية إلى خارج غرفة المجلس.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٥.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة الخامسة عشرة بعد الألف.

نودع اليوم زميلنا الموقر سعادة السفير جون فريمان الذي أتم أداء واجباته كممثل للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى مؤتمر نزع السلاح.

التحق بنا السفير جون فريمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وأثناء مدة ولايته مثل حكومته بقوة إقناع ملفتة وأبان عن مهارات دبلوماسية ليس في المؤتمر فقط وإنما كذلك في محافل أخرى معنية بنزع السلاح.

وبعد انتخابه، ترأس السفير فريمان اجتماع الخبراء المعنيين باتفاقية الأسلحة البيولوجية واجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠٠٥. وقد جلب السفير فريمان زخماً وقدرة إبداعية إلى هذا الميدان المشحون سياسياً والصعب تقنياً وقدم خدمة جليلة عندما حرص على إشراك الاتحادات والجمعيات العلمية والمهنية بشكل فعال في العمل على موضوع عام ٢٠٠٥ وهو "مدونات سلوك للعلماء".

ونجح السفير فريمان في قيادة اجتماع الدول الأطراف إلى نتيجة توافقت الآراء بشأنها مؤكداً على قيمة مدونات السلوك العلمي وبذلك فإنه ساعد في وضع قاعدة سليمة ومفصلة للمؤتمر الاستعراضي السادس الذي سيعقد في وقت لاحق هذا العام.

وإنسي، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أتمنى مخلصاً للسفير فريمان كل التوفيق في مهامه الجديدة ووافر السعادة في المستقبل.

ولدي على قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم السفراء التالية أسماؤهم: السيد مسعود خان، سفير باكستان، والسيد فولغانغ بيتريتش، سفير النمسا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسيد كارلو تريزا، سفير إيطاليا، حتى هذا الحين.

وأعطي الكلمة الآن إلى سيد مسعود خان، سفير باكستان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأنتم تقدمون لهذا المحفل منهجاً مباشراً وعملياً. وإننا نتطلع إلى العمل تحت قيادتكم.

ونحن نشكر سلفكم المباشر، السيد بارك إن - كوك، سفير جمهورية كوريا، على كدّه واجتهاده وإخلاصه وعلى رئاسته القديرة. وفي هذه الدورة، يساهم كل رئيس لاحق في تحقيق الرؤية المشتركة بين جميع الرؤساء الستة.

ونشكركم على دعوة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، معالي الدكتور مانوشهر متكي، لمخاطبة هذا المحفل. فقد استمعنا إلى بيانه بانتباه واهتمام شديدتين ونرحب بحضه مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل.

قال الدكتور كيم هاولز، وزير الدولة في المملكة المتحدة، مخاطباً هذا المحفل في الأسبوع الماضي، إنه رغم وجود أسباب حقيقية للقلق من التشوش الذي تعرفه آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، فإنه ينبغي لأسباب القلق هذه "أن تحفزنا على العمل لا أن تدفعنا إلى التشاؤم". ونرى أن هذه نصيحة سديدة خاصة من أجل الدفع بمؤتمر نزع السلاح باتجاه الاتفاق على برنامج عمل. وها قد مضت ثماني سنوات وليس لدينا برنامج عمل. وقد قال الدكتور هاولز إن هذه ليست بالسياسة الجيدة بأي حال من الأحوال. فيا للذكاء!

ونتفق مع الدكتور هاولز أيضاً على أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يشرع في "عمله الحقيقي، العمل الذي أنشئ لأجله، أي التفاوض على صكوك هامة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح".

سيدي الرئيس، السؤال ليس لماذا، وإنما كيف. كيف يمكننا أن نقوم بذلك؟ كيف يمكننا أن نعيد الحياة إلى مؤتمر نزع السلاح؟ لأننا نعلم جيداً لماذا.

بدأ الرؤساء الستة في هذا العام في نقاش مواضيعي تفاعلي. وعين الرؤساء الستة الأصدقاء الستة للنظر في جدول الأعمال وفي أساليب العمل. والحوار التفاعلي مفيد جداً على الخصوص لأنه يساعد في بناء الثقة ويحسن فهمنا للمسائل المطروحة. ومثل هذا الالتزام ضروري أيضاً للتمهيد للمفاوضات. وبينما نعقد مثل ذلك الحوار، من الضروري أن نحاول ثانية وضع برنامج عمل فوراً لأن عملنا الحقيقي هو التفاوض. وتزداد أكثر فأكثر صعوبة شرح العلة المتمثلة في كون برنامج عمل معقول، مثل مقترح السفراء الخمسة الذي يحظى بدعم أغلبية الدول، لا يمكننا من البدء في المفاوضات.

ولا يمكن الدفع بالفرضية القائمة على أن إيجاد نهج شامل يعيق العملية لأن مثل ذلك النهج يحاول معالجة المخاوف الأساسية لدينا جميعاً. ويتمثل البديل عن ذلك في قبول النهج الأحادي الجانب الذي تقترحه فئة قليلة. إلا أن هذا لن يساعد في إحراز أي تقدم حتى لو بدأنا نتصرف تحت تأثير ذلك الوهم. فالروابط هي بمثابة العمود الفقري للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتكون تلك الروابط داخلية أحياناً وخارجية أحياناً أخرى. وينبغي لنا أن نعرف كيف نتعامل معها.

ونعلم جميعاً أن ما يسمى المسائل الهيكلية - توافق الآراء والنظام الداخلي وصنع القرار والمجموعات الإقليمية - مسائل قابلة للحل. وتبدو المشاكل السياسية الكامنة مستعصية على الحل في الوقت الراهن. مثلاً، نحن لا نجد أي منفعة مؤكدة في تخطي مجموعات إقليمية أو في إخراجها من اللعبة. وهذه السنة، لدينا في صيغة الرؤساء الستة والأصدقاء الستة بنية مشاورات أكثر مرونة. والسؤال الوجيه هنا هو ما إذا كنا نستعمل قدراتنا بشكل كامل. سننصحوننا بالصبر طبعاً ونحن نتفهم ذلك.

ما نحن بحاجة إليه فعلاً هو حوار بشأن الخلافات الكامنة والمصالح المتضاربة بين الدول الأعضاء. وعلينا أن نحقق التوازن الصحيح بين مراقبة التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن وجهة نظرنا، فإن المسائل التي تحتاج إلى مزيد من النقاش للتقريب بين المواقف المختلفة هي: وتيرة نزع السلاح النووي؛ والدفاع الصاروخي؛ والانتشار العمودي، لا سيما تصغير الأسلحة النووية أو زيادة تطويرها؛ وتسليح الفضاء الخارجي والسيطرة العسكرية المحتملة أو المخطط لها بواسطة تلك الأسلحة.

ونحن مسرورون لكوننا سنحضر ابتداء من اليوم حلقة دراسية تستغرق يومين عن "وضع هندسة للأمن المستدام في الفضاء الخارجي" التي يحتضنها معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح.

وفي سياق معاهدة المواد الانشطارية، يجب أن تناقش وتعالج بصراحة المسائل المتعلقة بتعريف المخزونات الموجودة ونطاقها والتحقق منها. وعلينا أن نخوض في مسألة ما إذا كانت المعاهدة ستتناول نزع السلاح أو عدم الانتشار.

وإن النهج الذي نعتمده إزاء معاهدة المواد الانشطارية يركز، كأدى حد، على ثلاثة أشياء. أولها، أنه ينبغي ربط المعاهدة بمهدفين مترابطين هما عدم الانتشار ونزع السلاح (منع انتشار تكنولوجيا السلاح النووي عمودياً وأفقياً سيكفل عدم الانتشار بينما سيكفل تقليص المخزونات الموجودة نزع السلاح). ثانياً، ينبغي أن تكون للمعاهدة آلية للتحقق الفعلي. ثالثاً، ينبغي أن تكون غير تمييزية.

وترغب بعض الدول في قصر نطاق الحظر المقترح على إنتاج المواد الانشطارية على الإنتاج المستقبلي. فالغالبية العظمى من الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تود أن تعالج معاهدة المواد الانشطارية مسألة المخزونات وتعزيز هدف نزع السلاح النووي من خلال تقليصها بصورة تدريجية ومتوازنة.

وحتى نحافظ على الردع الاستراتيجي في جنوب آسيا، علينا أن ننظر في مسألة المواد الانشطارية الموجودة. فلا يسعنا إلا أن نفترض أن مخزونات المواد الانشطارية ستُحول بمرور الزمن إلى أسلحة نووية. وأية معاهدة حول المواد الانشطارية، تجمد أو تفاقم التفاوتات، ستسرّع وتيرة الانتشار ولن توقفه.

والمبادئ التي تقوم عليها الصفة غير التمييزية للمعاهدة، إلى جانب التحقق الدولي والفعلي، ليست شروطاً مسبقة. فذلك وصف خاطئ. إنها قواعد متفق عليها لا ينبغي تمييزها. ولكن، حتى وإن أعادت بعض الدول النظر في الموضوع، فهناك مواضيع أخرى على الطاولة لا يمكن شطبها من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ساعة تشاء.

وطرح السفير يوشيكى مين أفكاره الأولى بشأن معاهدة المواد الانشطارية في ٩ آذار/مارس. وتلك ورقات مفيدة لأنها تحاول تفكيك هذه المسألة المعقدة بالنظر إلى ما وراء البيانات العامة. وأنا أقول إن مثل تلك الجهود هي "عربون" على إنجاز قضية خيرة.

وقد سبق أن قلنا إن بنية الأمن العالمي في حالة تقلب على المستوى الأعمق. فثمة خلافات جلية بين الدول الأطراف في المنظور والمنهج والشروط. وقد أثرتنا الانتباه إلى أنه من الضروري، حتى يتم جسر تلك الخلافات، ظهور توافق آراء جديد بشأن الأمن لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل التصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة. ويجب تعزيز هذا التوافق عبر المشاورات والاتفاق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تفترحون عقد بعض الجلسات غير الرسمية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن على استعداد للمشاركة في أي اجتماع - رسمياً كان أم غير رسمي. غير أنه من الخطأ افتراض أنه سيكون باستطاعة الوفود أن تقول في اجتماع غير رسمي ما لا تقوله في اجتماع رسمي. فالدول ممثلة في مؤتمر نزع السلاح والميول الشخصية لدى أي دبلوماسي، إن وجدت، لن تحيد سياسات الدولة. وستظل قاعة مؤتمر نزع السلاح مسرحها. ولا يمكننا عقد نقاش زائف هنا. إذ يجب أن يكون النقاش حقيقياً. ومن هنا ينبع تحييد عقد جلسات رسمية. فالجلسات غير الرسمية والحلقات الدراسية ينظمها معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح ومحفل جنيف ومركز جنيف للسياسات الأمنية وهي هيئات تحسن القيام بذلك. ونحن نحضر تلك الجلسات والحلقات بحماس شديد.

ومن الخطأ أن نجادل بالقول إن بعض القضايا لم تنضج بعد للتفاوض بشأنها. ونستطيع القول إنه كان هناك عمل على مسألتنا منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح، بشكل أو بآخر. وليس علينا أن ننطلق من نقطة الصفر فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية. ويمكن توسيع نطاق التصريحات الأحادية الصادرة عن الدول الحائزة على السلاح النووي. وبإمكان المفاوضات التي شرع فيها في مؤتمر نزع السلاح وفي لجنته المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية أن تساعد في التوصل إلى اتفاق. وقد قدمت مقترحات، بما فيها مشاريع اتفاقيات دولية، تحت البند ذي الصلة في مؤتمر نزع السلاح. لذلك فإننا، في هذا الشأن، نساند تماماً الدعوة التي أطلقها السفير خوسي أرتور دينوت ميديروس من البرازيل في ١٦ آذار/مارس في هذه الغرفة إلى إعطاء الدول غير الحائزة على السلاح النووي ضمانات ملزمة قانوناً.

وحالما تبدأ المفاوضات بحسن نية بشأن المسائل الجوهرية الأربع جميعها، من الواضح أن التفاوض بشأن كل واحدة منها ستكون له وتيرة مختلفة في إحراز التقدم أو عدمه. وفي تلك المرحلة، يكون بإمكان المرء أن يتساءل عما إذا كانت مسألة ما بعينها ناضجة لاختتامها أم لا. وضعت المعاهدات سلسلة من العمليات المعقدة والمتطلبية ونحن جميعاً نعلم ذلك. ما علينا تقديره هو أن المأزق الذي يتخبط فيه مؤتمر نزع السلاح لم يشل الحركة بشأن إبرام معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية فحسب بل إنه حال دون العمل على مواضيع أخرى تضاهاها من حيث الأهمية.

وتتطلب تعددية الأطراف من الدول المتمتع ببعده النظر والتسامي فوق مواقفها الوطنية. فالأمر لا يتعلق فقط بتجمع مصالح وطنية لأن مثل ذلك التجمع أمر مستحيل الحدوث بالنظر إلى تنوع مصالح الدول. وتعددية

الأطراف ليست سوى حاصل "المصلحة الذاتية المستنيرة". فهي تضمن الأمن الجماعي وبالتالي ينشأ عنها تعاون واتفاق على أنظمة الرصد والتحقق والتقييد. وإنما نشمن بعض التصريحات الهامة التي صدرت في الآونة الأخيرة بشأن تعددية الأطراف.

ويجب توخي عناية أكبر في عمليات تجميع المناقشات المركزة. إذ ينبغي لها، حتى تكون مفيدة وذات مصداقية، أن تركز على بعض المعايير وعلى منهجية موضوعية. وإلا فإن المحاضر الكاملة تفي بالغرض. وينبغي لتلك العمليات أن تحاول استخلاص المواضيع والاتجاهات واقتباسها في سياقها الخاص بها. ونحن على ثقة من أن الرؤساء سيتوخون الحيطة والحذر في عدم ترجيح كفة ميزان تجميع ما لصالح موضوع أو بند بعينه بالرغم من أن ذلك قد يكون مغرياً في بعض الأحيان. وعلينا أن ننظر إلى الكل، لا إلى الأجزاء والرئيس لا يمثل بعضنا وإنما يمثلنا جميعاً.

وأختم كلمتي هذه باقتباس السيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام السابق لمؤتمر نزع السلاح، الذي قال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مازحاً بالطبع: "... لدينا في جنيف سيارة جيدة وعصرية وجاهزة للاستخدام ولدينا سائقون مهرة ممتازون لكن الطريق أمامنا مسدود بسبب غياب الإرادة السياسية".

ونحن في مؤتمر نزع السلاح لسنا بصدد محاولة فك شفرة دا فينتشي؛ إن ما نعجز عن قراءته من خلال عدسة جماعية هو نذر بالاندثار لأننا لم نطور تلك العدسة حتى الآن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسفير فولغانغ بيترتس من النمسا الذي سيتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيترتس (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتشرف بتناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلغاريا ورومانيا، البلدين اللذين هما في طور الانضمام إليه. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم، أود أن أهنيكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن امتناننا لأسلافكم في عام ٢٠٠٦ على ما بذلوه من جهود لا تكل أثناء فترة ولايتهم. وبوسعي أن أؤكد لكم، وللرؤساء المقبلين لمؤتمر نزع السلاح، دعمنا الكامل لما تقومون به من جهود لإرشاد وقيادة هذه الهيئة الموقرة.

يظل استمرار المأزق الذي تردى فيه مؤتمر نزع السلاح مسألة مثيرة للقلق الشديد. فالأخطار القائمة والجديدة التي تتهدد السلام والأمن تتطلب إنهاء هذا الجمود. هذا أمر لا بد منه. وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بالوصول إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل في مؤتمر نزع السلاح ويرحب بكون أفكار ومقترحات جديدة قد طُرحت على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحن نقدر هذه الجهود الرامية إلى تعزيز توافق للآراء بشأن برنامج عمل ما وندعم الجهود التي بذلها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح خلال هذه السنة بهذا الاتجاه والتي تشكل خطوة محبذة باتجاه إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى تناول المسائل الجوهرية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنقاش الذي حصل خلال المناقشة المنظمة المخصصة لترع السلاح النووي وهو يتطلع إلى مواصلة المناقشة الفاعلة للمواضيع الأخرى. كما أننا نود إبراز الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه أصدقاء الرئيس في مساعدة الرؤساء الستة في مواضيع وأنشطة محددة من خلال الاستفادة من قدراتهم إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي التذكير بالأهمية التي يعلقها على متابعة عملية توسيع مؤتمر نزع السلاح - وكما تشمل على الخصوص تلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ليست بعد أعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى جانب البلدان المرشحة التي قدمت طلبات للانضمام إلى المؤتمر.

ويعطى الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى كوسيلة لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وإننا ندعو مجدداً إلى البدء فوراً في التفاوض إلى جانب الإسراع في إبرام معاهدة غير تمييزية تطبق على الجميع تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى دون شروط مسبقة واضعين نصب أعيننا تقرير المنسق الخاص والولاية المنوطة بلجنة مخصصة الواردة فيه. وفي انتظار دخول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول للإعلان عن وقف مؤقت لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى والإبقاء عليه ويرحب بما قامت به تلك الدول الأربع التي قررت الوقف الاختياري.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى حدوث النقاش المنظم المقبل المخصص لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ويأمل أن تستجيب الوفود لنداء رؤساء مؤتمر نزع السلاح بالمشاركة الفعلية في النقاش بما في ذلك بحضور خبراء وتقديم أوراق عمل. ويفضل الاتحاد الأوروبي مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم معلومات عن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية طبقاً للمادة ٤١ من النظام الأساسي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وأيضاً على تشجيعه للرؤساء وللمؤتمر ككل. والآن أعطي الكلمة لممثل إيطاليا، السفير كارلو تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم ولذلك أود أن أهنئكم وأعرب عن دعمي التام لجهودكم. كما أود أن أحيي سلفيكم في عام ٢٠٠٦ السفير راباكي من بولندا والسفير بارك من جمهورية كوريا.

تتفق إيطاليا تماماً مع البيان الذي أدلت به اليوم رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتذكر بأن دعم الاتحاد الأوروبي لهذه المعاهدة جزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي ومن موقف موحد ملزم قانوناً في آن واحد. وتعززت تلك الالتزامات بالتصريحات الرفيعة المستوى الصادرة مؤخراً على المستوى الوطني: فقد أثار السفير ريفاسو من فرنسا انتباه مؤتمر نزع السلاح بالإشارة إلى المعاهدة الواردة في خطاب للرئيس الفرنسي مؤخراً. كما أننا نتمنّى حضور وزير الدولة في المملكة المتحدة الدكتور كيم هاويز الأسبوع الماضي الذي أشار عموماً إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الخطاب الذي وجهه إلى هذه الهيئة. وإن الدفع باتجاه إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو في هذه المرحلة موضوع اهتمام خاص من جانب إيطاليا في اتصالاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

وإننا نلاحظ باهتمام أيضاً الإشارة إلى التعاون بين الهند والولايات المتحدة من أجل إبرام معاهدة متعددة الأطراف لوقف إنتاج المواد الانشطارية في بيانهما المشترك الصادر في ١٨ تموز/يوليه من العام الماضي.

وقد ذكرت وفود عديدة بالفعل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أثناء المناقشات العامة والنقاش المخصص لنزع السلاح النووي. وهذا أمر مشروع وملائم ليس استناداً إلى المادة ٣٠ من نظامنا الأساسي فحسب وإنما لأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي في الواقع جزء من عملية نزع السلاح النووي ومراقبة التسليح وكذلك من عملية عدم الانتشار (عدم وجود المزيد من المواد الانشطارية من النوع المستخدم في صنع الأسلحة، عدم زيادة عدد البلدان التي تصنعها). وليس من قبيل الصدفة أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بنداً

بارزاً في الجهود التدريجية المبدولة لتنفيذ المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار مثلما أشار إلى ذلك مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. والواقع أننا قد تأخرنا بالفعل بالنسبة لإشارات مؤتمر عام ٢٠٠٠ الذي حدد أجل خمس سنوات لدخول مثل تلك المعاهدة حيز النفاذ.

وبالنسبة للبعض فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - خاصة بعد عام ١٩٩٨ - قد جاءت متأخرة جداً. ونحن لا نتفق مع هذا الرأي. إذ إن تعهداً ملزماً قانوناً سيعزز مع ذلك السلم والأمن الدوليين. وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية جزء من مكتسبات نزع السلاح النووي حازت على موافقة جميع الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار على الأقل. وهذا أمر بالإمكان تحقيقه ونعتقد أن الآراء متوافقة بشأنه. وقد ذكرتمونا اليوم بزميلنا المغادر السفير فريمان من المملكة المتحدة. وأود أن أذكر بالبيان الذي ألقاه في هذه الغرفة يوم ٢٣ شباط/فبراير الذي قال فيه: "لقد فوجئنا ثانية باتفاق جميع الوفود على ضرورة البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية". ويعني هذا في نظرنا أن ثمة توافقاً للآراء بشأن مبدأ التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإنما ندرك أن بعض الوفود لديها أولويات أخرى. ونحن على استعداد للخوض فيها. فترع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية وما يسمى "المسائل الجديدة" هي بنود تصلح لإدراجها في جدول أعمال. لكنها حتى الآن ليست موضوع توافق كامل للآراء. وينبغي أن نحاول تجنب التضحية "بالجيد" من أجل "الأفضل"؛ ومن المتناقضات أن تقع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي، ضحية تلك العملية بالذات. فكيف يمكننا أن نتحلى بالجدية بشأن نزع السلاح النووي إذا لم نبدأ بـ "وقف" تدفق المواد الضرورية لإنتاجه ولا نوافق على أنه ينبغي التوقف عن إنتاج تلك المواد إلى الأبد؟

وإننا نرحب بكون معظم الدول الحائزة على السلاح النووي قد فرضت بالفعل وقفاً اختيارياً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وقد اتخذت بعضها خطوة إلى الأمام بتفكيك مرافق إنتاجها ويُعتقد أن دولاً أخرى قد توقفت على الأقل عن إنتاج مثل تلك المواد. وفي انتظار دخول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، ندعو جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، إلى الإعلان عن فرض وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى والإبقاء عليه. وقد يفيد تأكيد عدم إنتاج تلك المواد حتى من قبل الدول غير الحائزة على السلاح النووي الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في خلق زخم يؤدي إلى التزام أوسع.

غير أن قرارات فرض الوقف الاختياري والتصريحات الأحادية، وكذلك قرارات الامتناع عن الإنتاج بحكم الواقع، ليست بديلاً عن صك ملزم قانوناً.

إن مسألة حيازة دورة الوقود النووي الكاملة واحدة من المشاكل الرئيسية التي يجب على العالم مواجهتها في الوقت الحاضر. وتتدفق المقترحات من كل حذب وصوب بشأن وضع نظام جديد يفرض المزيد من القيود لا سيما على الدول غير الحائزة للسلاح النووي. وسيستفيد أي نظام جديد يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية للأغراض المدنية من إبرام اتفاق على إنتاج المواد الانشطارية من النوعية المستخدمة في صنع الأسلحة عن طريق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نتحدث في هذه الحالة عن أخطر أنواع المواد الانشطارية النووية: أي النوع المخصص للتفجيرات النووية. ومن المرجح أن تكون هذه المواد أشد ما تطمح المجموعات الإرهابية إلى الحصول عليه. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي سيكون أكثر أماناً لو تم وقف إنتاج تلك المواد ولو صار من المستحيل الدخول في سباق

تسلح نووي جديد ولو تم وقف تشغيل مرافق إنتاج هذه المواد. ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تؤدي إلى تفاهات ممكنة بشأن نظام دورة الوقود النووي.

وإننا نتطلع إلى نقاش أكثر تركيزاً على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الأسابيع والشهور القادمة. ونأمل أن تستجيب الوفود للإشارات الصادرة عن الرؤساء بالمشاركة النشيطة في المناقشات بما في ذلك بحضور خبراء. كما أننا نفضل مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم معلومات بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية طبقاً للمادة ٤١ من النظام الأساسي.

وإننا نثمن البيان الشامل والهام الذي ألقاه سفير اليابان بإشاراته الواقعية إلى بعض من أهم المسائل الجوهرية والإجرائية. ونشاط الرأي الذي عبر عنه سفير البرازيل الموقر القائل إن التهج الشديد الصرامة والمفصلة والأمر منذ البداية تحمل في ثناياها خطر تأخير البدء في المفاوضات. وعبر سفير مصر عن فكرة مشابهة. ونحن نرحب بكون سفير فرنسا قد أعلمنا بالخطوة الهامة التي قامت بها بلاده بتفكيك منشآت صناعة المواد الانشطارية لديها المخصصة لإنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب من النوعية المستخدمة في صنع الأسلحة.

وإننا نتفق مع تعليق سفير الجزائر بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتناول كلاً من موضوعي نزع السلاح وعدم الانتشار ونحيط علماً بالملاحظات الهامة المتعلقة بشفافية المواد الانشطارية التي قدمها سفير آيرلندا. والنهج التصاعدي الذي دافع عنه سفير شيلي في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مثير للاهتمام ويستحق المزيد منه. كما ذكرت وفود أخرى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأصغينا باهتمام إلى الإشارات إلى مثل تلك المعاهدة الواردة في بيان المنظمة غير الحكومية الذي ألقى بمناسبة يوم المرأة العالمي. والاهتمام الذي تحظى به معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالفعل علامة من وجهة نظرنا على التطلع الكبير إلى تلك المفاوضات ومبشر باتباع نهج أكثر عمقاً في الجلسات المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وإلى الرؤساء الآخرين وآمل أنا أيضاً أن تتحقق ملاحظاته بشأن التطلعات المستقبلية.

وبهذا أختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يرغب أحد من الوفود في تناول الكلمة الآن؟ وأعطي الكلمة إلى ممثل اليابان، السفير يوشيكوي مين.

السيد مين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لدي إعلان قصير لكن، ما دامت هذه هي المرة الأولى التي طلبت فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنتكم على توليكم مهام الرئاسة. وأنا على يقين أننا سنقدم مساهمات جديدة في عملنا بقيادتكم الكفوة.

حتى تُستغل فترة الستة أسابيع التي تتخلل الدورات استغلالاً فعالاً قبل أن يبدأ التركيز على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في منتصف شهر أيار/مايو، تعتزم اليابان تنظيم جلسة غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن تلك المعاهدة قبل عطلة عيد الفصح. والغرض من تلك الجلسة غير الرسمية المفتوحة العضوية هو النظر من جديد في قيمة تلك المعاهدة بوصف ذلك الخطوة الثانية العاجلة باتجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ونحن لا ننوي الوصول إلى أية استنتاجات أو الدخول في تفاصيل أو في مناقشات فنية خلال هذه الجلسة وإنما غايتنا استعراض تاريخ ظهور معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها الخطوة القادمة على طريق نزع

السلاح النووي وتبادل وجهات النظر بشأن أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وما تحمله من معنى بالنسبة لتزع السلاح النووي.

وسيتلقى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح عما قريب دعوة للحضور وآمل أن تشاركوا جميعاً بنشاط في هذه الجلسة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة واسمحوا لي أن أثني على هذه المبادرة وأيضاً أن أنضم إلى آماله وتطلعاته بأن تشارك الدول الأعضاء في هذا المؤتمر في هذا الحدث.

هل يود أحد الوفود تناول الكلمة الآن؟ لا أحد يرغب في تناول الكلمة على ما يبدو.

اسمحوا لي إذن أن أقدم بعض الملاحظات.

إنني أخاطبكم ولدي شعور غريب جداً، ذلك الشعور الذي قد ينتاب المرء عندما يتصرف بوصفه "رئيساً" لمدة يوم واحد". مر أسبوع منذ أن تلوت بياني الافتتاحي ونحن اليوم قد بلغنا المرحلة التي يُفترض أن أتكلم فيها عن الاختتام - اختتام الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. وأنا أتحدث عن التاريخ، اكتشفت أن مثل هذا الوضع قد لا يكون الأسوأ على الإطلاق. هناك عبارة محفورة على تمثال في بلاتسبورغ، في ولاية ميسوري، تقول إن ديفيد رايس آتشينسون (١٨٠٧-١٨٨٦) كان "رئيس الولايات المتحدة ليوم واحد". وقد يُعتبر بطلاً من أبطال الفعالية في الحكم لأنه لم يكن له موظفون ولا مستشارون ولا محررو خطب ولا حتى نائب رئيس. ولم يكتف بذلك بل إنه أكمل إنجاز جدول أعماله الرئاسي في يوم واحد فقط!

لكن الارتياح الناجم عن إنجاز الولاية لا يكمن هنا إذ إننا ما زلنا سنعقد جلسات هامة أثناء الفترة التي تتخلل الدورات تحت رئاسة رومانيا لمؤتمر نزع السلاح وعلاوة على ذلك ما هذا إلا جزء من ممارسة وضعها الرؤساء الستة الذين تعاقبوا على الدورة الحالية. لهذا فإنه يغريني أن أحتتم أشغالنا بالقول إن المؤتمر، في محاولاته العديدة للعودة إلى عمله الجوهري، قد سلك طريقاً جديداً هذا العام.

إن "أزمة الهوية" التي نعيشها ليست غريبة على الهيئات المتعددة الأطراف بما فيها تلك التي تتناول مسألة نزع السلاح. واسمحوا لي أن أذكر بأن اللورد روبرت سيسيل، وهو يتكلم في مطلع العشرينات من القرن الماضي عن ضرورة تحقيق عصبة الأمم لبعض النتائج، قال إن عصبة الأمم تخاطر بسمعتها وبفقدان ثقة أمم العالم فيها إن لم تفعل شيئاً مجدياً في سبيل نزع السلاح. وبعد مرور نحو ثمانين عاماً، نسمع رسائل مشابهة توجه إلى مؤتمر نزع السلاح ليس من قبل وفود مؤتمر نزع السلاح فحسب وإنما من قبل مسؤولين كبار آتين من عواصم البلدان. ففي جلستينا العامتين الأخيرتين فقط، سمعنا صاحب المعالي الدكتور كيم هاولز، وزير الدولة في مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث في لندن، يحثنا على إدراك وقائع العالم الخارجي. وفي صباح هذا اليوم، أشار صاحب المعالي الدكتور مانوشهر متكي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، بدوره إلى ضرورة خروج مؤتمر نزع السلاح من الطريق المسدود.

ولا أرى مبالغة في القول إن الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ قد جلب شيئاً من التفتح والثقة المتبادلة إلى الجهود التي نبذلها في سبيل الوصول إلى حل تتوافق الآراء بشأنه. وفي الوقت نفسه،

ومثلما جاء في البيان الختامي للسفير بارك من جمهورية كوريا، بصفته الرئيس المنتهية ولايته، بإمكاننا استشعار "زيادة درجة الاستعداد للالتزام والمساهمة" لتقريب وجهات النظر المختلفة التي تحول دون القيام بالعمل الجوهري. وآمل بشدة أن يستمر هذا التوجه الإيجابي على مدى ما تبقى من الدورة الحالية وأنه لن يتأثر بما قد يسميه البعض "إرهاق الربيع" أو ما هو أسوأ "إرهاق مؤتمر نزع السلاح".

وفي خضم التحضير لاستئناف الجزء الثاني من الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، أود أن ألقى الضوء على عنصر حاسم في نشاطنا وهو التعليمات التي نتصرف على أساسها من عواصمنا. نعلم جميعاً أهميتها لكن علينا ألا نتجاهل أن أحد الأسباب المنطقية وراء وجودنا هنا هو بالضبط تقديم معلومات من مصدرها واقتراحات بناءة وواقعية إلى آليات صنع القرار تلك.

ونظراً لأن الفترة التي تتخلل الدورات هي في العادة فترة ركود نسبي وإنما تشبه في واقع الأمر فترة عطلة فإنني أختتم بياني بنفس الروح مشيراً إلى حدث خاص متصل بالمؤتمر، أي كأس التنس لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. وأعتنم هذه الفرصة للثناء على الفائز، السيد رومان إيسمانجو من وفد فرنسا، وكذلك على المشاركين الآخرين الذين ينطبق عليهم، أكثر من أي وقت مضى، قول بيير دو كوبرتان: "المهم في الحياة هو أن تتبارى، لا أن تفوز. وليس المهم أن تغلب وإنما أن تصارع كما يجب". وأنا واثق، في الوقت نفسه، من أن هذه المقولة ستظل تسري على الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح إلى حد ما.

اسمحوا لي أن أعلن عن موعد انعقاد الجلسة العامة المقبلة في يوم ١٦ أيار/مايو في هذه الغرفة على الساعة العاشرة صباحاً.

لدينا في هذا الأسبوع ثلاثة أيام للمناقشة المنظمة. وسنبقى هنا. وأتمنى لمن سيسافرون إلى نيويورك، أصالة عن نفسي، سفرًا ميموناً وأقول لمن سيمكثون هنا أننا سنبقى على اتصال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥
